لمناقشة عملية التطهير العرقي البشعة التي ترتكب هناك ضد المسلمين

الكويت تدعم مقترح وضع إفريقيا الوسطى بنداً طارئاً بأعمال الاتحاد البرلماني الدولي

الغانم مترئساً وفد الشعبة البرلمانية خلال الاجتماعات

الغانم يقدم هدية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

الشايع والكندري خلال اجتماع البرلمانات الإسلامية

■ الغانم: أمين عام الاتحاد الدولي كان له دور أساسي في نشر الديمقراطية والتقريب بين الشعوب

■ الشايع: محاولات الوفد السوري وضع بند يناقش دور البرلمانات في مكافحة الإرهاب باءت بالفشل

■ برلمانيو سوريا اختصروا القضية في مجموعة من المزاعم ليس لها أساس من الصحة

جنيف - «كونا»: فيما أعلن دعم وفد الشعبة البرلمانية الكويتي المشارك في اعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي أمس مقترحا تقدم به وفد البرلمان المغربي امام المجموعة الاسلامية بالاتحاد لمناقشة الاوضاع في افريقيا الوسطى تحت بند الاعمال الطارئة في جدول اعمال الجمعية العامة، اثنى رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم أمس، على الدور الكبير الذي قام به امين عام الاتحاد البرلماني الدولي اندريس جونسون في نشر الديمقراطية في العالم والتقريب بين الشعوب.

وقال الغانم في كلمة شكر القاها ممثلا عن المجموعة العربية في جلسة تكريم خصصها الاتحاد بمناسبة قرب انتهاء مهام امين عام الاتحاد البرلماني الدولي ان «السيد اندريس جونسون قدم سنوات من العطاء والعمل الجاد والبناء لصالح مؤسستنا الاتحاد البرلماني الدولي ملتقى مشرعي العالم وراعي الديمقراطية وحامي حقوق الانسان».

واضاف «لقد تعرفنا على الصديق اندريس جونسون في فترة عمله كمساعد للأمين العام للاتحاد حيث برهن على كفاءة عالية وحس كبير بالمسؤولية مما اهله لكسب ثقة اعضاء الاتحاد البرلماني الدولي وتعيينه امينا عاما للاتحاد لأول مرة سنة 1998».

وقال الغانم موجها حديثه للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي «لقد انضممت الى مجلس الامة عام 2006 والشعبة البرلمانية في نفس العام ومثلت المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية ووصلت الى منصب نائب رئيس البرلمان الدولي وتعاملت معك طوال هذه الفترة بتقدير كبير لأسلوبك في العمل ولكني كنت وما زلت وسأظل لو طلب مني وصف شعار الاتحاد البرلماني الدولي في مخيلتي لقدمت صورتك».

واكد ان «جونسون عمل بجد واخلاص منذ ذلك الحين لتطوير منظمتنا وتوسيع عملها ما جعلنا نجدد فيه الثقة ونعيد انتخابه لثلاث مرات متتالية» لافتا الى انه كرس الجزء الكبير من حياته للدبلوماسية والتعاون الدولي والتقريب بين الشعوب ونشر تعزيز الديمقراطية والعمل على احلال السلم والامن.

كما اشار الغانم الى «الدور الكبير والاساسي» الذي قام به جونسون في مساعدة برلمانات الديمقراطيات الصاعدة من خلال توفير الدعم المالي والفني والتقني لها.

واشاد بالخدمات الجليلة التي قدمها خلال هذه المدة الطويلة «متمتعا بخصال حميدة عالية وكفاءة وتجربة مشهود بهما جعلته يحظى بثقة الجميع» مؤكدا ان «بصماته ستبقى في الامانة العامة للاتحاد وسنتذكر دوما كل ما قام به من مبادرات واعمال في سبيل ترسيخ المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الانسان».

واعرب الغانم عن تمنياته لجونسون بحياة مليئة بالنشاط والعطاء الدبلوماسي والفكري مؤكدا ان «العمل الذي قام به يحظى بتقديرنا واعتزازنا واننا لن نستغني مستقبلا عن اللجوء اليه والاستفادة من تجربته الطويلة وخبرته التي يعترف بها الجميع».

ومن المقرر ان يجري التصويت على اختيار الامين العام الجديد للاتحاد البرلماني الدولي الخميس المقبل ضمن اجتماعات الدورة ال130 للاتحاد البرلماني الدولي المقامة هنا حاليا فيما يتنافس على المنصب مرشحون من باكستان والكاميرون وبلجيكا.

واوضح النائب فيصل الشايع في تصريح لـ«كونا» ان تاييد الكويت للمشروع المغربي جاء بسبب وجاهة طرح الفكرة في حد ذاتها لا سيما ان القضية ذات بعد عربي اسلامي افريقي وتتعلق بعملية تطهير عرقي بشعة وانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان قد ترقى الى جرائم ضد الانسانية».

واضاف الشايع «ان محاولات الوفد البرلماني السوري اقناع البرلمانيين من الدول الاسلامية بتبني مقترحه بوضع بند يناقش دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي في مكافحة الارهاب من خلال حل سلمي في سوريا قد باءت بالفشل بسبب الاسلوب غير المقنع الذي استخدمه الوفد السوري في طرح موقفه».

واشار الى «ان قيام الوفد السوري باتهام الاردن بدعم ما وصفه بالارهاب والغمز واللمز بان المملكة العربية السعودية تقوم بهذا الدور وتوزيع مسؤولية الازمة السورية على دول الجوار أوجد نوعا من النفور بين الوفود البرلمانية الاسلامية فرفضت هذا المقترح جملة وتفصيلا».

ولفت الى «ان قيام الوفد السوري باختصار القضية السورية في مجموعة من المزاعم التي ليس لها اساس من الصحة وتبتعد عن واقع المشكلة الحقيقية افقد المقترح السوري مصداقيته وبات دون جدوى ومن ثم مالت الآراء الى تأييد المقترح المغربي الذي قوبل بترحيب من وفد البرلمانات الاسلامية العربية والآسيوية والافريقية».

واعرب الشايع عن امله في أن يؤدي هذا الموقف التضامني الى النظر بملف الاوضاع في أفريقيا الوسطى امام الجمعية العامة في مقابل اصرار الكتلة البرلمانية الاوروبية ومعها الولايات المتحدة الامريكية على مناقشة الاوضاع في اوكرانيا ضد روسيا.

في الوقت ذاته «اكد ان هذا الوضع الآن بوجود حالتين حرجتين في آن واحد ربما يدفع الى امكانية جعل بند الأعمال الطارئة يتناول ملفين بدلا من ملف واحد كي لا تضيع القضايا الحيوية التي قد تظهر في آن واحد مثلما عليه الحال الآن بين اوكرانيا وافريقيا الوسطى».

وكشف عن ان الكتلة البرلمانية الاسلامية بالاتحاد البرلماني الدولي فوضت امين عام اتحاد برلمانات الدول الاسلامية محمود ارول قليتش بالتفاوض مع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم للتوافق على مرشح لشغل منصب الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بما ينسجم مع مصالح واهداف الدول العربية والاسلامية ذات القضايا المشتركة دائما.

ويضم وفد الشعبة البرلمانية برئاسة مرزوق الغانم كلا من الاعضاء فيصل الشايع وجمال العمر وصالح عاشور وسيف العازمي وعبدالله الطريجي وماضي الهاجري اضافة الى الامين العام لمجلس الامة علام الكندري.

وقد شارك رئيس مجلس الامة بعد ظهر أمس، في الاجتماع المشترك بين اللجان الدائمة ورؤساء المجاميع السياسية والذي تم خلاله مناقشة المقاعد الشاغرة في اللجان وترشيحات المجاميع الجيوسياسية المختلفة حولها.

وتتواصل اعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي من 16 الى 20 مارس الجاري بمشاركة اكثر من 700 برلماني من 141 بلدا يناقشون عددا من القضايا والملفات الدولية الهامة.

رئيس مجلس الأمة استقبل نظيره الباكستاني

الغانم خلال لقائه مع رئيس البرلمان الباكستاني

جنيف - «كونا»: التقى رئيس مجلس الامة ورئيس الشعبة البرلمانية مرزوق الغانم أمس، رئيس البرلمان الباكستاني سردار اياز صديق على هامش اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.

وجرى خلال الاجتماع بحث آفاق التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتطويرها في المجالات كافة إضافة إلى بحث آخر التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية وموقف البلدين منها.

وحضر اللقاء وكيل الشعبة البرلمانية النائب فيصل الشايع والنائب ماضي الهاجري.

أمهل وزير النفط 3 أيام للرد على أسئلته

العدساني: كشف الحقائق في قضايا «الداو» و«شل» و«الديزل» أو المحاسبة

■ يجب إصدار قرار سحب المزارع المخالفة ومحاسبة من قام بالتوزيع خلاف الشروط الموضوعة

أمهل النائب رياض العدساني وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة مهلة ثلاثة ايام للاجابة على سؤاله البرلماني حول قضايا «الداو» و «شل» و «الديزل» اضافة الى وجوب تنفيذ الحكم القضائي باعادة القياديين وسحب المزارع المخالفة التي تم توزيعها مؤخرا.

وقال العدساني خلال مؤتمره الصحافي الذي عقده بمجلس الامة «امس» مضى اكثر من شهرين على توجيه سؤالي لوزير النفط بشان عقد الداو وعقد شل وتهريب الديزل والى الآن لم يأتي الرد، مطالبا الوزير العمير باظهار الحقائق قائلا امامك «ثلاثة» ايام وهي فرصة كافية لمعالجة هذه القضايا التي مر عليها فترة طويلة ولم تظهر الحقائق او يحاسب احد.

واضاف على وزير النفط ان يأخذ قضايا شل والداو والديزل وتوزيع المزارع وعدم تنفيذ حكم قضائي محل الاعتبار فلن نقبل الاعذار وتعريض القطاع النفطي للاهمال بهذه الطريقة في ظل اعتماد الدولة على صادرات النفط والذي تعتمد عليه بنسبة 95 في المئة من دخلها خلال اليوم الواحد يشكل 300 مليون دولار فلن نقبل باستمرار هذا الوضع.

وتابع العدساني يبدو ان كل امور البلد تمشي بالترضيات فالمسؤولية تقع على وزير النفط طالما ان هيئة الزراعة دخلت ضمن اختصاصه وعليه ان يصدر قرار سحب المزارع من اي شخص مخالف ومحاسبة من قام بالتوزيع خلاف الشروط الموضوعة.

واوضح العدساني هناك تجاوزات في القطاع النفطي يجب ان توقف فيما يتعلق بعقد «شل» وتهريب «الديزل» اضافة الى عدم تنفيذه لحكم قضائي باعادة القياديين الى مناصبهم ولن نقبل بالاعذار مشيرا الى انه وجه سؤالا برلمانيا لوزير النفط قبل شهرين والى الآن لم يأتيه الرد والسؤال يتعلق بقضايا «الداو» و «شل» و «تهريب الديزل» ويجب عليه كشف الحقائق حول هذه القضايا والا سيتحمل المسؤولية السياسية.

رياض العدساني

الهاشم: استجوابي لرئيس الوزراء كان مستحقاً .. باعترافه

رأت النائبة صفاء الهاشم ان اعتراف سمو رئيس مجلس الوزراء بان الخطة التنموية التي اعدتها الحكومة دون الرجوع الى المجلس الاعلى للتخطيط «دون المستوى» دليل على ان الاستجواب الذي تقدمت به في وقت سابق «مستحق»، مؤكدة في الوقت ذاته عزمها متابعة ملف «هيئة سوق المال» عبر تعديلات ستتقدم بها قريبا.

وقالت الهاشم في تصريح للصحافيين في مجلس الامة اثلجت صدري صحيفة «السياسة» عندما وضعت على صفحتها الاولى تصريحا على لسان وزيرة التخطيط تنقل عن رئيس الوزراء عن اعترافه بان خطة التنمية التي تم وضعها خلال الفترة السابقة كانت دون المستوى مما دفعه الى تكليف الوزيرة بوضع خطة جديدة، متسائلة اذا لماذا اعترضت على استجوابنا لك واخذت تنشد الاناشيد الوطنية، مؤكدة ان الاعتراف بالحق فضيلة، لكن المطلوب ان يكون هناك انجاز اوضح في شريان اقتصادي مهم.

من جانب اخر، اوضحت الهاشم ان التعديل على قانون هيئة سوق المال قادم ومن لا يعجبه يضرب رأسه في الطوف، مشيرة الى ان الملاحظات التي تشوب عمل الهيئة يشيب لها الرأس، و «صمت الحملان» من قبل رئيس الهيئة تجاه النزيف الحاصل، والتقارير التي تؤد ان خسائر البورصة بلغت «5 مليار دولار».

وبينت ان هناك «لعب» ومخالفات جسيمة تحصل وآخرها ان يتم تغريم احد المتداولين غرامة تجاوزت «3 مليون» دينار من دون سند قانوني، على الرغم من ان القانون ينص على تطبيق عقوبات تأديبية بالتدرج، وليس غرامات مالية، متسائلة «على أي أساس تم فرض هذه الغرامة؟» وما السند القانوني لتحصيل الاموال من ادارة البورصة من قبل الهيئة؟

واضافت: اذا كنت الى الآن لم تحسم ما إذا كانت الهيئة ملحقة أم مستقلة فهذه مشكلتك ياسمو الرئيس، وهذا الموضوع سيكون شغلي الشاغل حتى نرى هيئة اسواق المال تسير على الصراط المستقيم، اما اللعب فلن نقبل به.

وشددت على ان هيئة المفوضين هو ان تكون معينا لرئيس هيئة اسواق المال وان تفكر معه لايجاد ادوات مالية جديدة، يتم من خلالها بناء «سور صين عظيم» بين ادارة البورصة والهيئة التي انشئت لتوعية الجمهور بالالتزامات المالية والمخاطر المرتبطة بالاستثمار بالاوراق المالي، وتوفير الحماية للمتداولين وليس فرض الغرامات، وتقليل الاخطار النمطية المتوقع حصولها، وتطبيق سياسة الافصاح الكامل ومنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.

التخوف من التغيير في غير محله وعلينا ألا نكون مثل «كفار قريش»

الصانع: تعديل الدستور لزيادة أعضاء مجلس الأمة ضرورة حتمية

قال امين سر مجلس الامة يعقوب الصانع: اعلم ان كثر يتخوفون ويتوجسون من مسالة التعديل الدستوري على المادة 80 لزيادة اعضاء مجلس الامة الى 60 نائبا وبالتبعية زيادة عدد الوزراء، مشيرا الى ان خوف هؤلاء نابع ان هذا التعديل سيفتح باب تعديلات مواد اخرى، مضيفا بقوله: دائما نصطدم بكلمة «الوقت غير مناسب» متسائلا: متى يكون الوقت مناسب؟

وبين الصانع بقوله: قد اتفق مع كلمة «الوقت غير مناسب» لو كان هناك اختلاف على مضمون التعديلات كمطالبات الاسلاميين سابقا تعديل المادة «2» من الدستور ومعارضة اخرون لذلك على اعتبار ان هذا ضد دولة المؤسسات ومدنية الدولة وضد المزيد من الحريات متداركا: لكن التعديل اليوم يتكلم عن جانب اساسي ومهم وهو دفع عجلة التنمية ونحن نعلم ان كل وزير لديه حقيبتين وزاريتين، واليوم كيف بإمكان نائب تأمين النصاب لـ18 لجنة برلمانية «يبيله يقطع روحه كي يؤدي عمله» اذن اليوم نعاني من قصور الانجاز الوزاري والنيابي وفي وقت نتشدق به في دفع عجلة التنمية، وهذا في ظل خشية السلطتين من تعديل بسيط على الدستور.

ونوه بقوله: لا يصح هذا التعديل القول بان ما سيتبعه تعديل قانون الانتخابات، مؤكدا بقوله: نعم لتعديل قانون الانتخابات وما الضير في ذلك فنحن نؤمن بالصوت الواحد والدوائر الخمس، مبينا: ان الوضع الجديد سيؤدي لان تشمل كل دائرة 14 نائبا وهذا تعديل بسيط، ويجب ان لا نكون بنفس جاهلية قريش «صنعوا الاصنام ويخافون منها»، قائلا: نحن من صنعنا هذا الدستور ونحن من نستطيع تعديله، مضيفا ما المانع من زيادة عدد اعضاء المجلس فعدد السكان زاد ثلاثة اضعاف ما كان عليه لخطة اقرار الدستور ونحن في الكويت اقل برلمان في عدد الاعضاء على مستوى العالم وكذلك اقل عدد وزراء في حكومات العالم، واي عجلة تنمية نتكلم عنها ونحن نخشى تعديل الدستور لزيادة عدد الاعضاء!

يعقوب الصانع

وطالب الصانع من الحكومة الا ترتعد فرائصها من هذا التعديل، متسائلا: ما المانع كي لا تدلي الحكومة بدلوها في هذا الأمر.

واكد الصانع ان 18 نائبا وقعوا على هذا التعديل وان لا اتكلم من فراغ واحاول ان يكون العدد كبير ولا يكفيني ان يكون العدد ثلث المجلس فقط، حتى توضح الرسالة ونوصلها الى صاحب القرار سمو الامير بان ممثلي الامة يطالبون بهذا التعديل. وقال الصانع: هناك صمام امان رسم حسب نص المادة «174» من الدستور اذا كان هناك خشية ان يفتح تعديلنا باب آخر من طلبات التعديل لان هذا الامر مردود عليه في نص المادة بان الوحيد الي يملك حق التوقيع على التعديل هو سمو امير البلاد باعتباره رئيس الدورة وبالتالي سموه هو صمام الامان اما ان يوافق على اي تعديل او لا يوافق على اعتبار ان الدستور الكويتي وثيقة بين الحاكم والمحكوم ووجوب موافقة طرفي الوثيقة على التعديل، وان وافق سموه مع ممثلي الامة على تعديل للدستور فما الضير في ذلك ولما لا، وان لم يوافق سمو فنحن نؤكد اننا لسنا من يطالب بتعديلات دستورية رغما عن ان اصحاب القرار بل بالعكس نحن مؤمنين تماما بالنظام الدستوري ونستمع لولي الامر وصاحب السمو.. ومتى ما قال سموه ان «التوقيت غير مناسب» فسنقول كذلك لاننا نحتكم الى الدستور الذي نص على ذلك وبالتالي لا مهابة من تعديل الدستور بعد موافقة سمو الامير.

وفي رد على اسئلة الصحافيين قال الصانع: لم اجد بوادر من الحكومة سواء ايجابية او سلبية في هذا الصدد وهي ملتزمة الصمت واتمنى ان تبدي رأيها في الامر، مضيفا: سأتشرف بطلب لقاء سمو الامير لنسمع رأيه ونصيحته في هذا الجانب، مشددا: سنأخذ برأي سمو الامير وان نقلت الحكومة لنا رأي سموه بشان عدم الموافقة فلا نملك الا سحب الطلب او يتم رفضه بحسب قوة القانون.